

أهمية الشفافية الدولية في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر لعينة دول مختارة للمدة (٢٠١٤-٢٠١٦)

م.م. مصطفى محمود مهدي م. إبراهيم علي كردي م. أحمد فريد ناجي
Mustafa_md84@yahoo.com im_li2001@yahoo.com ahmedfrn55@yahoo.com
٠٧٧٠ ٢٨٨٧٧٢٨

المستخلص:

لا شك ان الاستثمار الاجنبي المباشر بات يحظى بأهمية كبيرة كونه يسهم بشكل كبير في دفع عجلة التنمية التي تسعى لها جميع الدول، وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات والتقارير التي تحت الدول على توفير متطلبات المناخ الاستثماري الا انها لم تسعف الدول ولا سيما النامية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، لكون ان رأس المال يتصف بالحساسية تجاه البيئة غير المستقرة من الناحية التنظيمية والتي غالبا ما تعاني منها الدول النامية، ومن هنا تنطلق دراستنا لإيجاد وسيلة تساعد الدول النامية ومنها العراق في توفير المناخ الملائم لاستثمار الاجنبي المباشر والمتمثلة بمؤشر مدركات الفساد الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية، وقد توصلت الدراسة الى نتائج مهمة منها، هناك علاقة طردية ومعنوية بين الرصيد الذي تحصل عليه الدولة في تقرير الشفافية الدولية وحصتها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وان مؤشر مدركات الفساد يصلح ان يكون مقياساً دقيقاً لمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : الشفافية ، مدركات الفساد ، المناخ الاستثماري

The importance of international transparency in measuring the availability of a climate suitable for foreign direct investment for a sample of selected countries for the period (2014-2016)

Abstract :

There is no doubt that foreign direct investment has become very important because it contributes significantly to the expansion of the development for all countries, but attracting foreign direct investment requires a suitable climate, Despite the existence of many studies and reports urging countries to provide the requirements of the investment climate, but it did not help countries, especially developing one, to attract foreign direct investment because the capital is sensitive towards the unstable environment from organizational aspect, which are often experienced by developing countries. Hence, our study is aimed at finding a means to help developing countries, including Iraq, in providing the suitable environment for foreign direct investment, which includes an indicator of the perceptions corruption, which is issued in an annual report issued by Transparency International. The study has reached to an important results, that there is a direct and moral relationship between the balance obtained by the state In the International Transparency Report and its share of foreign direct investment, and that the transparency index should be a perfect measure of the availability of an appropriate climate for foreign direct investment.

المقدمة :

يحظى الاستثمار الاجنبي المباشر باهتمام كبير منذ مدة طويلة لما له من اثار ايجابية على اقتصادات الدول، كون ان الدول ولا سيما النامية باتت تدرك ان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد المصدر الرئيس لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، لذلك بدأ التسابق على جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الا ان جذب هذه الاستثمارات يتطلب مناخاً ملائماً وهذا ما تفتقر له معظم الدول النامية، وقد عود ذلك لعدم وجود اداة لقياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي. ومن ناحية اخرى فان اتخاذ القرار بالاستثمار في دولة معينة من قبل المستثمر الاجنبي ليست عملية ارتجالية وانما يأخذ بعين الاعتبار مدى توفر المناخ الملائم لممارسة اعماله ، وعلى ذلك نشأت العديد من المؤسسات والهيئات التي طورت مؤشرات تعنى في مجال الاستثمار، الا ان هذه المؤشرات لم تسعف الدول النامية في تحسين مناخها الاستثماري فضلاً عن عدم استرشاد المستثمرين الاجانب بها، وربما يعود ذلك لعدم شمولية تلك المؤشرات، ولكون ان رأس المال يتصف بالحساسية تجاه البيئة الغير مستقرة من الناحية التنظيمية وما يرافقها من فساد مالي واداري وتفتشي الرشوة وصعوبة الاجراءات والابتزاز والتي غالباً ما تعاني منها الدول النامية، فهذا ما دفعنا لمحاولة ايجاد مؤشر يقيس الى حد ما مدى توفر المناخ الاستثماري، ونظراً لكون مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية يهتم بقياس مدى شفافية الدول لذا نرى انه يصلح ان يكون مقياساً دقيقاً لمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر. وقد توصلت الدراسة الى نتائج مهمة من بينها ان هناك علاقة طردية بين الدرجة التي تحصل عليها دولة ما في مؤشر مدركات الفساد ونصيبها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما اظهرت نتائج تحليل الانحدار معنوية الانموذج المقدر وكذلك معنوية المعلمات المقدرة، فضلاً عن ان القوة التفسيرية للمعادلة المقدرة كانت كبيرة وهي تستطيع ان تفسر معظم اسباب التغير في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بإعادتها الى تغيرات في مؤشر مدركات الفساد، وأوصت الدراسة بضرورة اعطاء الدول النامية وفي مقدمتها العراق المزيد من الاهتمام لمؤشر مدركات الفساد لما له من اهمية في قياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر.

مشكلة الدراسة :

ان اتخاذ القرار بالاستثمار في دولة معينة من قبل المستثمر الاجنبي ليست عملية ارتجالية وانما يأخذ بعين الاعتبار طبيعة مناخ الاستثمار ومدى ملائمتها لممارسة اعماله، ولكون ان رأس المال يتصف بالحساسية تجاه البيئة غير المستقرة من الناحية التنظيمية وما يرافقها من فساد مالي واداري وصعوبة الاجراءات والتي غالباً ما تعاني منها الدول النامية، فهل يمكن لمؤشر مدركات الفساد الذي يقيس مدى شفافية الدول ان يكون مقياساً دقيقاً لمدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر؟

أهمية الدراسة :

ان الاستثمار الاجنبي المباشر أصبح المصدر الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية في معظم الدول ولا سيما النامية، الا ان وجود الفساد يعد احد اهم معوقات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، وتوضح أهمية الدراسة في اقتراح استخدام مؤشر مدركات الفساد للدلالة على مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر.

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى اثبات مدى تأثير الفساد المالي والاداري وتفتشي الرشوة والبيروقراطية في خلق بيئة طاردة للاستثمار الاجنبي المباشر من جهة، واثبات مدى امكانية استخدام مؤشر مدركات الفساد في توجيهه للاستثمار الاجنبي المباشر من جهة اخرى.

فرضية الدراسة :

تفترض الدراسة ان هناك علاقة بين الدرجة التي تحصل عليها دولة ما في مؤشر مدركات الفساد ونصيبها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، وهذا يعني ان مؤشر مدركات الفساد يصلح ان يكون مقياساً دقيقاً لقياس مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر.

نطاق الدراسة :

نطاق الدراسة يقتصر على بحث اهمية مؤشر مدركات الفساد في قياس مدى توفر المناخ الاستثماري الملائم في عينة مختلفة من الدول (٦٥ دولة) وللمدة من ٢٠١٤ - ٢٠١٦.

أسلوب الدراسة :

تنوعت الاساليب المستخدمة في الدراسة بين الاسلوب الوصفي الى اسلوب التحليل الكمي القياسي حيثما تطلب الامر ذلك.

المبحث الاول : الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً : تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر

ان الاتفاق على تعريف موحد للاستثمار الأجنبي المباشر ليس بالأمر السهل بالنسبة للباحثين في هذا المجال، وهذا يعود الى التعقيدات المترتبة على اختلاف المعايير الاحصائية والقانونية والمشاكل الناجمة عن قياس تدفقه، وكذلك المؤسسات والهيئات الدولية فهي الاخرى تختلف فيما بينها بشأن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ترى ان الاستثمار الاجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان معين مقيم، يطلق عليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر والمؤسسة، مع تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في إدارة المؤسسة وقد يكون المستثمر المباشر فرداً أو مؤسسة عامة أو خاصة، مساهمة أو غير مساهمة، أو مجموعة أفراد ومؤسسات تتصرف كوحدة واحدة، أو حكومات أو مؤسسات حكومية لإدارة أموال التركات، أو مؤسسات تنمية أو غيرها (ضمان الاستثمار، ٢٠١٣، ٦).

اما مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ترى بأنه الاستثمار الذي ينطوي على عملية طويلة الأجل حيث يعكس سيطرة ومنفعة دائمتين للمستثمر الأجنبي موجود فعلاً في دولة مضيفة غير التي ينتمي اليها (UNCTAD, 1999, 7). اما صندوق النقد الدولي فيميز الاستثمار الاجنبي المباشر عن غيره من الاستثمارات حسب نسبة المشاركة في السلطة واتخاذ القرار، فالمشاركة بنسبة تتراوح بين ١٠% و ١٠٠% تعد استثمار اجنبي مباشر اما اذا كانت نسبته اقل من ١٠% فيسجل محاسبياً على انه استثمار محفطي (استثمار اجنبي غير مباشر) (بودرمة، ٢٠١٥، ٣). ومن خلال التعاريف اعلاه يمكن ان نستخلص تعريف الاستثمار الاجنبي (هو امتلاك شخص او مؤسسة عمومية او خاصة اصولاً في دولة اخرى تدعى الدولة المضيفة، ويكون له الحق بالإدارة الكاملة لتلك الاصول او بالمشاركة مع الدولة المضيفة).

ثانياً – المناخ الاستثماري

يعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بعدة جوانب، الاول يتعلق بمدى توفر البنية التحتية، والثاني يتعلق بالنظم القانونية والاوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، وتعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات مناخ الاستثمار على انه كافة الاوضاع والظروف المؤثرة في تدفق رأس المال، فالاستقرار السياسي للدول والاطمئنان

الإدارية والتنظيمية وما تتميز به من كفاءة وفعالية، ونظامها القانوني وضوحه وتوازن وثبات ما ينطوي عليه من اعباء وحقوق، والسياسات الاقتصادية للدول وطبيعة السوق وامكانياته من عناصر انتاج وبنى تحتية، كل ذلك اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار (داودي، ٢٠١١، ٨). من خلال التعريف اعلاه يمكن ان نحدد اهم عوامل المناخ الاستثماري وهي:

١- **الايوضاع السياسية والأمنية** : يعتبر الاستقرار السياسي والأمني عاملاً مهماً يتوقف عليه اتخاذ القرار في الاستثمار، وهذا يفسر عدم نجاح العديد من الدول في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فحتى لو كان معدل العائد على الاستثمار في دولة ما مرتفعاً فان الاستثمار لا يتم في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني (عبد السلام، ٢٠١٠، ٩٧).

٢- **الاسواق** : غالباً ما تبحث الشركات المتعددة الجنسيات عن الاسواق وما يرتبط بها من حجم السوق ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ونمو السوق وامكانية الوصول الى الاسواق العالمية والاقليمية، ويعد نمو السوق عاملاً مهماً في جذب الاستثمارات، فالدول ذات النمو الاقتصادي المحتمل هي اكثر جاذبية للاستثمار الاجنبي المباشر طالما ان الشركات تدرك انها ربما تكون قادرة الى الافادة من ذلك النمو من خلال التوسع في المشاريع هناك (الفضلي، ٢٠٠٩، ٩٣).

٣- **التضخم** : ان ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد الدول يؤثر سلباً على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، لأنه يؤدي الى صعوبة حساب التكاليف المقدرة للمشاريع الاستثمارية بسبب عدم استقرار قيمة النقود (الرشيد، ٢٠٠٩، ١٠).

٤- **الانتاجية ومستوى الاجور**: ان الدول التي تكون فيها انتاجية العمل كبيرة تكون اكثر جذباً للاستثمار الاجنبي المباشر، وتقاس الانتاجية على انها الناتج القومي الاجمالي للعامل، كذلك فان الدول التي تعرض اجوراً منخفضة تكون اكثر جذاباً للاستثمار الاجنبي المباشر، وتشير العديد من الدراسات الى ان هناك علاقة عكسية بين مستوى الاجور والاستثمار الاجنبي المباشر (يونس وعمر، ٢٠٠٦، ١٠٢).

٥- **بنية تحتية مناسبة** : ان وجود بنية تحتية مناسبة يعد عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، فخطوط النقل المتنوعة والحديثة تسهل عملية الوصول الى الاسواق داخل الدول المضيفة والعالم الخارجي وهذا يساهم في تخفيض التكاليف ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار، كما ان وجود جهاز مصرفي متطور ووسائل اتصالات ذات كفاءة عالية فضلاً عن الطاقة والصحة والتعليم تعد عوامل ايجابية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (محمد، ٢٠٠٦، ١٠٢).

٦- **السياسة الضريبية** : تمثل الضرائب عائقاً امام المستثمر الاجنبي لا سيما اذا كانت الانتاجية متدنية، فالضرائب المتزايدة تعد بمثابة تكاليف اضافية للمستثمر، بالمقابل فان وجود سياسة ضريبية واضحة وحوافز مالية متمثلة بالإعفاءات الضريبية تعد عاملاً رئيساً في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر (عبد الله، ٢٠١٦، ٨٠).

٧- **العوامل التنظيمية** : ان المستثمر الاجنبي غالباً ما يفضل الدول الاكثر تنظيمياً من حيث الاجراءات الادارية المرتبطة بعملية الاستثمار، فوجود الشفافية في المعاملات وانعدام الرشوة يعد عنصراً مهماً للشركات المستثمرة، كون ان الرشوة تؤثر بصورة مباشرة على تكلفة المشروع، فالمتعاقد لا يتحمل هذه التكلفة بل يحملها الى تكلفة المشاريع مما يؤدي الى انجاز المشاريع بأكثر من المعقول، كذلك فان وجود البيروقراطية من خلال طول الاجراءات الادارية وازدواجية المسؤولية داخل الوحدات الادارية يعرقل سير الاجراءات المرتبطة بعملية الاستثمارات الاجنبية، بالتالي فان البيروقراطية تعد عامل طرد للاستثمار الاجنبي المباشر (غريب، ٢٠١٢، ١٠٤).

المبحث الثاني : منهجية الشفافية الدولية

اولاً: منظمة الشفافية الدولية

وهي منظمة أهلية غير حكومية (منظمة مجتمع مدني) تأسست سنة ١٩٩٣ من قبل مدير البنك المركزي السابق المحامي الألماني (بيتر إيغن) مقرها في العاصمة الألمانية برلين وتضم فروعا في أكثر من ٩٠ دولة حالياً، اكتسبت شهرة من خلال اصدار مؤشرات لقياس الفساد حيث تعمل على جمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لنشر الوعي حيال اثار الفساد، وتعرف منظمة الشفافية الفساد (هو سوء استغلال الوظيفة العامة من أجل تحقيق منافع خاصة) ويتكون مجلس ادارة المنظمة من ١٢ عضواً من دول مختلفة ينتخب في اجتماع سنوي، كما تضم المنظمة مجلس استشاري يتكون من اشخاص بارزين على المستوى العالمي يقدمون النصائح للمنظمة، بالإضافة الى مركز الابحاث والذي يعد مفصل حيوي في المنظمة ويتكون من مجموعة الممارسين والاكاديميين يقوم هذا المركز بإعداد ابحاث عن درجة النزاهة لدى الحكومات، وهدف المنظمة المعلن هو الحد من الفساد من خلال انشاء اتحاد عالمي لتحسين نظم النزاهة العالمية والمحلية (عويد، ٢٠١٤، ٧٨).

ثانياً : مؤشر مدركات الفساد Corruption Perception Index

تصدر منظمة الشفافية الدولية مجموعة من المؤشرات في مجال كبح الفساد اهمها مؤشر مدركات الفساد ويرمز له اختصاراً (CPI) صدر لأول مرة عام ١٩٩٥ وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات تتعلق بالفساد تم جمعها عن طريق حملة استفتاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مستقلة، وهو يعكس اراء العديد من المستثمرين والاكاديميين ورجال الاعمال من جميع انحاء العالم وخبراء من الدولة نفسها المراد تقييمها، يركز المؤشر بشكل رئيس على الفساد في القطاع العام، وبناءً على تعريف المنظمة للفساد تطرح المسوح والاستفتاءات المستخدمة في اعداد المؤشر اسئلة ذات علاقة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح خاصة مثل اختلاس الاموال العامة، قبول الموظفين الحكوميين للرشاوى (عبد السلام، ٢٠٠٧، ٦٨).

١- **دليل مؤشر مدركات الفساد :** ان مؤشر مدركات الفساد هو مؤشر تجميعي يعمل على جمع البيانات المأخوذة من مصادر مختلفة، ولكي تدخل الدولة في التصنيف فلا بد ان تكون مشمولة ضمن ثلاث مصادر مسحية على الاقل من مصادر المؤشر، ان إدراج دولة ما في المؤشر لا يعني بالضرورة وجود فساد فيها وانما يعتمد على مدى توفر معلومات عن الفساد في تلك الدولة، ومنذ صدور المؤشر للمرة الاولى في عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠١١ كان المؤشر يعتمد على معلومات مأخوذة من احصائيات السنتين الماضيتين للسنة المراد حساب المؤشر لها، وان مؤشر مدركات الفساد لغاية عام ٢٠١١ يحسب البيانات على مقياس موحد بتدرج (١٠ - ٠) تعادل الدرجة ١٠ اعلى مستويات الشفافية، وتعادل الدرجة ٠ اعلى مستوى للفساد المدرك (اي تصور القطاع العام باعتباره فاسد للغاية). ومع صدور تقرير منظمة الشفافية لعام ٢٠١٢ تغير الاسلوب المتبع في احتساب منهجية المؤشر فأصبحت ترجمة البيانات على مقياس بتدرج من (١٠٠ - ٠)، وهو اكثر دقة من المنهجية السابقة على حد تعبير المنظمة، وتجدر الاشارة الى ان ترتيب الدولة لا يعد مقياساً لمستوى الفساد فهو يتغير لمجرد دخول وخروج دول اخرى من التصنيف وانما الدرجة التي تحصل عليها الدولة تعد مقياساً على مستوى الفساد المدرك (عويد، ٢٠١٦، ١٧٢-١٧٤).

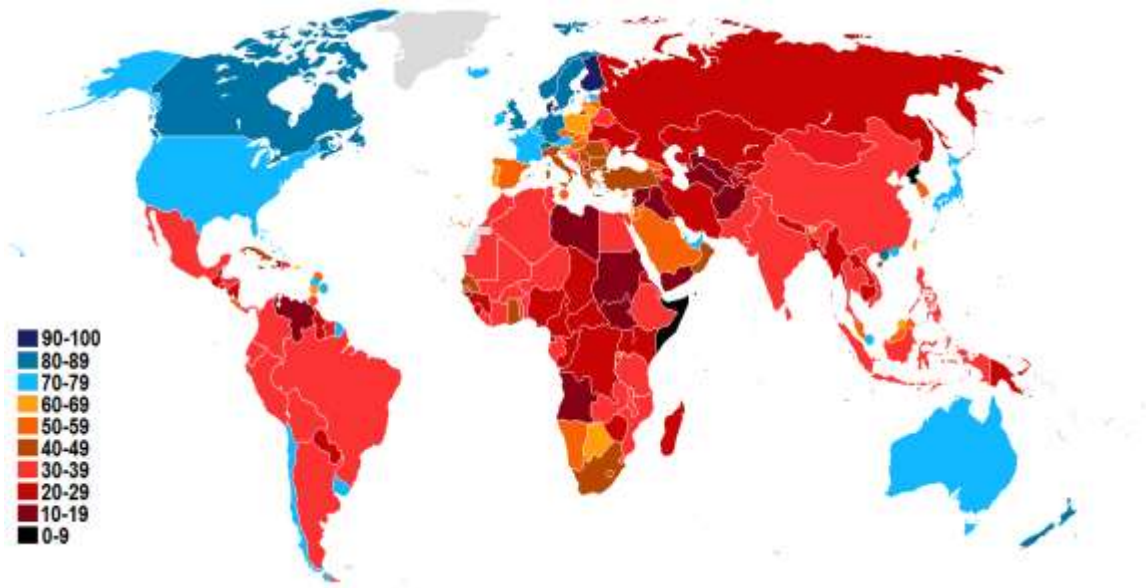
٢- **مصادر مؤشر مدركات الفساد:** مع مطلع العام ٢٠١٦ اعتمدت منظمة الشفافية الدولية على ١٣ مصدر للبيانات من ١٢ مؤسسة عالمية وهي: البنك الدولي، المنتدى الاقتصادي العالمي، مؤسسة بيرتلسمان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، البنك الافريقي للتنمية، مشروع العدالة العالمي، بيت الحرية، مشروع انواع الديمقراطية، مؤسسة خدمات المخاطر السياسية والدولية، مؤسسة البصيرة

العالمية، مركز المنافسة الادارية والشركة الاستشارية لتقييم المخاطر السياسية والاقتصادية، ولا بد لكل مصدر من المصادر استيفاء المعايير الآتية لكي يكون مؤهلاً لاعتباره مصدراً لمنظمة الشفافية:

- أ- على المصدر ان يقيس مدركات الفساد بصورة كمية.
- ب- ان يكون المصدر قائماً على منهجية تتميز بالصدق والثبات، يتم من خلالها تحديد الرتب ومجموع النقاط التي تحرزها الدول على المقياس نفسه.
- ت- ان يكون المصدر مؤسسة ذات مصداقية عالية تحظى بقبول على المستوى العالمي (ثويني، ٢٠١٧، ٣).

٣- تصنيف الدول حسب مؤشر مدركات الفساد: (Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016)

ضم تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠١٦ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ١٧٦ دولة جاء معظمها ضمن مجموعة الدول الفاسدة، حيث حصلت ١٠٧ دولة على درجة اقل من ٥٠ حسب مقياس مؤشر مدركات الفساد اي ضمن مجموعة الدول ذات الشفافية المنخفضة، فيما جاءت ٦٩ دولة فقط ضمن مجموعة الدول ذات الشفافية المرتفعة بحصولها على درجة اعلى من ٥٠ حسب مؤشر مدركات الفساد.



شكل (١) تصنيف دول العالم حسب مؤشر مدركات الفساد

Source : Transparency International, Corruption Perceptions Index 2015

ويبدو من الشكل (١) ان الغالبية العظمى من الدول ذات الشفافية المنخفضة هي تتوزع بين دول افريقيا واسيا وامريكا الجنوبية اما الدول ذات الشفافية المرتفعة فمعظمها من الدول الاوربية المتقدمة ودول امريكا الشمالية واستراليا.

أ- الدول الأكثر شفافية:

سيطرت دول أوروبا على صدارة ترتيب مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦، بوجود سبع دول أوروبية في صدارة المؤشر، علاوة على ثلاث دول من خارج القارة الأوروبية، وهي كل من نيوزيلندا وسنغافورة وكندا.

جدول (١) الدول الأكثر شفافية حسب مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦

الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
١	الدنمارك	٩٠	٦	النرويج	٨٥
٢	نيوزيلندا	٩٠	٧	سنغافورة	٨٤
٣	فنلندا	٨٩	٨	هولندا	٨٣
٤	السويد	٨٨	٩	كندا	٨٢
٥	سويسرا	٨٦	١٠	المانيا	٨١

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٦.

من الجدول اعلاه نلاحظ ان الدول الاسكندنافية سيطرت على صدارة ترتيب المؤشر، فجاءت كل من الدنمارك بالاشراف مع نيوزيلندا بالمركز الاول برصيد ٩٠ درجة، وبحسب تقرير الشفافية فإن العوامل المشتركة التي تتمتع بها هذه الدول المتمثلة بوجود حكومات شفافة وحرية صحافة وحرية مدنية ونظام قضائي مستقل جعلها في مقدمة الترتيب.

ب- الدول الأكثر فساداً :

سيطرت دول شمال افريقيا ومنطقة الشرق الاوسط على ذيل مؤشر مدركات الفساد بوجود اربع دول منها، في تصنيف آخر ١٠ دولة في المؤشر، بالإضافة إلى ثلاث دول من منطقة إفريقيا السوداء، هي الصومال، جنوب السودان وغينيا الاستوائية، ودولتين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ وهي كوريا الشمالية وأفغانستان، ودولة واحدة من أمريكا الجنوبية وهي فنزويلا. ويبدو من جدول (٢) ان الدول الأكثر فساداً جميعها دول نامية، فالعوامل المشتركة لهذه الدول المتمثلة في ضعف المؤسسات وأداء الحكم، وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب، والفساد المالي والاداري الناجم عن انشغالها بالحروب والصراعات الداخلية جعلها تحصل على درجات متدنية جداً ضمن مقياس مدركات الفساد، وتجدر الاشارة ان العراق ليس افضل حالاً من تلك الدول، فأحتل المركز ١١ برصيد ١٧ درجة وهو يقع ضمن مجموعة الدول الفاسدة جداً وبحسب تقرير منظمة الشفافية فان فساد الاحزاب السياسية في العراق يعد العامل الرئيس لانخفاض الدرجة التي حصل عليها العراق.

جدول (٢) الدول الأكثر فساداً حسب مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦

الترتيب	الدولة	الدرجة	الترتيب	الدولة	الدرجة
١٧٦	الصومال	١٠	١٧١	السودان	١٤
١٧٥	جنوب السودان	١١	١٧٠	ليبيا	١٤
١٧٤	كوريا الشمالية	١٢	١٦٩	افغانستان	١٥
١٧٣	سوريا	١٣	١٦٨	غينيا الاستوائية	١٦
١٧٢	اليمن	١٤	١٦٧	فنزويلا	١٧

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٦.

المبحث الثالث : التحليل الكمي للعلاقة بين الشفافية وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة

اولاً : عينة ومتغيرات الدراسة:

تتكون عينة الدراسة والتي أخذت بطريقة عشوائية من ٦٥ دولة من مختلف دول العالم منها ١٧ دولة متقدمة و ٣٧ دولة نامية و ١١ دولة متحولة. وعينة الدراسة تتكون من بيانات قطاعية وهذا

النوع من البيانات يوضح مدى تغير قيمة متغير ما من مفردة لأخرى عند النقطة نفسها من الزمن،
اما متغيرات فتتكون الدراسة من ثلاثة متغيرات هي :

- المتغير المستقل الاول : المتمثل بقيم مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤ (CPI14).
- المتغير المستقل الثاني : المتمثل بقيم مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ (CPI15).
- المتغير التابع : المتمثل بحجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل لدول العينة (FDI).

جدول (٣) عينة ومتغيرات الدراسة / الاستثمار الاجنبي مقاساً بالمليون دولار

ت	الدولة	الوصف	FDI 2016	CPI 2015	CPI 2014
1	اذربيجان	متحولة	4500	29	29
2	اريتيريا	نامية	52	18	18
3	اسبانيا	متقدمة	18659	58	60
4	استراليا	متقدمة	48190	79	80
5	افغانستان	نامية	100	11	12
6	الاردن	نامية	1539	53	49
7	الاكوادور	نامية	744	32	33
8	البارغواي	نامية	274	27	24
9	البانيا	متحولة	1124	36	33
10	البرتغال	متقدمة	6065	63	63
11	البوسنة والهرسك	متحولة	285	38	39
12	السعودية	نامية	7453	52	49
13	السويد	متقدمة	19584	89	87
14	الصومال	نامية	339	8	8
15	الفلبين	نامية	7912	35	38
16	المانيا	متقدمة	9528	81	79
17	المغرب	نامية	2322	36	39
18	الهنداواراس	نامية	1002	31	29
19	اليونان	متقدمة	3126	46	43
20	اوزبكستان	متحولة	67	19	18
21	اوكرانيا	متحولة	3336	27	26
22	ايران	نامية	3372	27	27
23	ايرلندا	متقدمة	22304	75	74
24	باكستان	نامية	2006	30	29
25	بلجيكا	متقدمة	33103	77	76
26	بنغلادش	نامية	2333	25	25
27	بنما	نامية	5209	39	37
28	بولندا	متقدمة	11358	62	61
29	بيرو	نامية	6863	36	38
30	بيلاروسيا	متحولة	1235	32	31
31	تايلند	نامية	1554	38	38
32	تاوان	نامية	8333	36	34
33	تركيا	نامية	11987	42	45
34	تشيك	متقدمة	6752	56	51
35	تشيلي	نامية	11266	70	73
36	تونس	نامية	958	38	40

37	جامايكا	نامية	856	41	38
38	جورجيا	متحولة	1661	52	52
39	رومانيا	متقدمة	4573	46	43
40	زيمبابوي	نامية	319	21	21
41	ساحل العاج	نامية	481	32	32
42	سويسرا	متقدمة	26340	62	61
43	سيرلانكا	نامية	898	37	38
44	صربيا	متحولة	2299	40	41
45	طاجكستان	متحولة	434	26	23
46	فرنسا	متقدمة	28352	70	69
47	فنزويلا	نامية	1772	17	19
48	قيرغستان	متحولة	467	28	27
49	كازاخستان	متحولة	9069	28	29
50	كرواتيا	متقدمة	1745	51	48
51	كمبوديا	نامية	1916	21	21
52	كندا	متقدمة	33721	83	81
53	كوريا الجنوبية	نامية	10827	56	55
54	كوريا الشمالية	نامية	93	8	8
55	كينيا	نامية	394	25	25
56	لبنان	نامية	2564	28	27
57	لوكسمبرغ	متقدمة	26857	81	82
58	ليبيا	نامية	493	16	18
59	ليبيريا	نامية	453	37	37
60	ماليزيا	نامية	11121	50	52
61	ماينمار	نامية	2190	22	21
62	مصر	نامية	8107	36	37
63	نيكاراغوا	نامية	888	27	28
64	هايتي	نامية	104	17	19
65	هولندا	متقدمة	91956	87	83

Source: UNCTAD, World Investment Report, 2017

Source: Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016

ثانيا : تحليل العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار الاجنبي المباشر في عينة الدراسة
يتباين حجم الاستثمار الاجنبي المباشر من دولة لأخرى في عينة الدراسة، ويبدو من جدول (٣) ان الدول الصناعية المتقدمة كان لها النصيب الاكبر من الاستثمارات فقد بلغ متوسط حجم الاستثمارات للدولة المتقدمة في عينة الدراسة ٢٣٠٧١ مليون دولار، حيث بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في هولندا اكثر من ٩١ مليار دولار وفي استراليا اكثر من ٤٨ مليار دولار وكندا ٣٣ مليار دولار، وهي ذات الدول التي حصلت على درجات مرتفعة في مؤشر مدركات الفساد فحصلت هولندا على ٨٧ درجة في عام ٢٠١٥ واستراليا ٧٩ درجة وكندا ٨٣ درجة، حيث حصلت الدول المتقدمة على متوسط رصيد بلغ ٦٨ درجة عام ٢٠١٥ و ٦٧ درجة عام ٢٠١٤ .
فيما حصلت الدول النامية على النصيب الادنى على الرغم من حاجتها للاستثمارات مقارنة بالدول المتقدمة الا ان عدم توفر عوامل المناخ الاستثماري في تلك الدول لا سيما العوامل التنظيمية المتمثلة بعدم وضوح الانظمة والقوانين وتفشي الرشوة والبيروقراطية ادى انخفاض نصيبها من الاستثمارات، فبلغ متوسط حجم الاستثمارات للدول النامية في عينة الدراسة ٣٢١٨ مليون دولار،

حيث بلغ حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في اريتيريا ٥٢ مليون دولار فقط وفي كوريا الشمالية ٩٣ مليون دولار وفي هايتي ١٠٤ مليون دولار، وهذه الدول نفسها التي تصدر قائمة الدول الأكثر فساداً حسب مؤشر مدركات الفساد فحصلت اريتيريا في عام ٢٠١٥ على ١٨ درجة، وكوريا الشمالية حصلت على ٨ درجات وهايتي ١٧ درجة، حيث حصلت الدول النامية على متوسط رصيد بلغ ٣١ درجة عام ٢٠١٥ و ٣٢ درجة عام ٢٠١٤.

اما الدول المتحولة فهي ليست افضل حالاً من الدول النامية فحصلت في مؤشر مدركات الفساد على متوسط رصيد بلغ ٣٢ درجة عام ٢٠١٥ و ٣١ درجة عام ٢٠١٤، وهذا ما يفسر انخفاض نصيبها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، حيث بلغ متوسط حجم الاستثمارات للدول المتحولة في عينة الدراسة ٢٢٢٥ مليون دولار فقط.

ثالثاً : قياس العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار الاجنبي المباشر في عينة الدراسة:

١- **معامل الارتباط :** يستخدم معامل الارتباط لقياس اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرين، وهناك العديد من معاملات الارتباط الا ان معامل ارتباط بيرسون هو الأكثر شيوعاً واستخداماً (الهيبي، ٢٠٠٤، ٣٩٦) لذا سيتم استخدامه لقياس العلاقة اعلاه.

ان صناع القرار والمستثمرون يتخذون قرارهم بالاستثمار في دولة ما بناءً على تقارير ومؤشرات سابقة والتي من ضمنها مؤشر مدركات الفساد، لذلك فإن تأثير المؤشر لا يظهر في العام نفسه وانما بتخلف زمني وقد يمتد لأكثر من سنة واحدة، لذا سيتم اختبار تأثير مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥ على حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل في دول العينة لعام ٢٠١٦ بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي SPSS 23.

يبدو من جدول (٤) ان قيمة معامل الارتباط بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ بلغت ٠.٧١ وهو ارتباط قوي، والاشارة الموجبة تدل على العلاقة الطردية بين المتغيرين، وان الارتباط معنوي كون ان قيمة sig وهي مختصر لعبارة significant اصغر من ٠.٠٥، كما ان قيمة معامل الارتباط بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤ بلغت أيضاً ٠.٧١ وهو ارتباط معنوي حسب قيمة sig، وهذا يدل على وجود علاقة ارتباط قوية وحقيقية بين حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة ومؤشر مدركات الفساد في عينة الدراسة.

جدول (٤) الارتباط بين مؤشر مدركات الفساد لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وحجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة لعام ٢٠١٦

	FDI2016	CPI2015	CPI2014
FDI2016 Pearson Correlation	1	.714**	.713**
Sig. (2-tailed)		.000	.000
N	65	65	65
CPI2015 Pearson Correlation	.714**	1	.996**
Sig. (2-tailed)	.000		.000
N	65	65	65
CPI2014 Pearson Correlation	.713**	.996**	1
Sig. (2-tailed)	.000	.000	
N	65	65	65

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS 23

٢- اختبار t للعينات المستقلة Independent Sample t Test

يستخدم هذا الاختبار لمقارنة متوسط عينتين مستقلتين، ولاستخدام هذا الاختبار يجب ان يكون لأي مفردة من مفردات العينة قيمة على متغيرين : الاول هو متغير التجميع وهو متغير يقسم العينة الكلية الى عينتين مستقلتين، مثل حالة دراسة اثر جنس العامل على انتاجيته، حيث تقسم العينة الى عينتين عينة الاناث وعينة الذكور، والمتغير الثاني يسمى متغير الاختبار وهو متغير كمي مثل الانتاجية، والهدف من هذا الاختبار هو فحص ما اذا كان متوسط انتاجية الاناث مساوي لمتوسط انتاجية الذكور (سنبل، ٢٠١٥، ٥٨).

وفي دراستنا وجدنا ان الدول التي تحصل على رصيد ٥٠ درجة فما فوق في مؤشر مدركات الفساد تتمتع بشفافية تؤهلها لجذب المستثمر الاجنبي، أما الدول التي تحصل على أقل من ٥٠ درجة في المؤشر نفسه فهي ضمن مجموعة الدول ذات الشفافية المنخفضة ولا تمتلك مناخ استثماري يؤهلها لجذب المستثمر الاجنبي، لذلك سنختبر ما اذا كان متوسط نصيب الدول التي حصلت على ٥٠ درجة فما فوق في مؤشر مدركات الفساد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة مساوي لمتوسط نصيب الدول التي حصلت على أقل من ٥٠ درجة في المؤشر نفسه من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

وبعد اجراء الاختبار بواسطة البرنامج الاحصائي spss تبين ان قيمة t تساوي (٣.٩٨٤) وان قيمة sig تساوي (٠.٠١) وهي اصغر من ٠.٠٥ وهذا يعني ان هناك فروق معنوية بين اوساط بيانات المجموعتين، اي انه اذا كانت الدولة ضمن مجموعة الدول التي حصلت على رصيد اقل من ٥٠ درجة في مؤشر مدركات الفساد فان هذا يؤثر سلبا على نصيبها من الاستثمار الاجنبي المباشر، اما اذا كانت الدولة ضمن مجموعة الدول التي حصلت ٥٠ درجة فما فوق في مؤشر مدركات الفساد فهذا يؤثر بشكل ايجابي على نصيبها من الاستثمار الاجنبي المباشر.

٣- تحليل التباين

ان اختبار t يختص باختبار ما اذا كانت هناك فروق معنوية بين مجموعتين مستقلتين ام لا، اما اذا زاد عدد المجموعات عن اثنين فيكون من الصعب اجراء الاختبار، لذا يتم اللجوء الى تحليل التباين باتجاه واحد، ان تحليل التباين يعني اختبار عدة مجموعات او عينات دفعة واحدة باستخدام اختبار F والذي يقيس مدى وجود فروق معنوية بين المجموعات (المشهداني وعبودي، ٢٠٠٩، ٧٤)، وفي دراستنا سوف نستخدم تحليل التباين لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق معنوية بين اوساط بيانات المجموعات الثلاث (الدول المتقدمة، الدول النامية، الدول المتحولة) وبعبارة اخرى هل ان تصنيف الدول بحسب المجموعات الثلاثة يؤثر على نصيبها من الاستثمار الاجنبي المباشر او رصيدها في مؤشر مدركات الفساد؟ يمكن التعرف على ذلك من خلال تحليل التباين التالي:

أ- تحليل التباين لحجم الاستثمار الاجنبي المباشر

وبعد اجراء التحليل بواسطة البرنامج الاحصائي SPSS تبين ان قيمة F تساوي ١٨.٧٥ وهي معنوية كون ان قيمة sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي اصغر بكثير من ٠.٠٥ وهذا يعني ان هناك فروق معنوية في حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذا يعود الى اختلاف تصنيف الدول حسب المجموعات الثلاثة، غير ان تحليل التباين يتوقف عند تحديد هل هناك فروق معنوية بين اوساط بيانات المجموعات ام لا، ولكنه لا يخبرنا عن اي من المجموعات المسببة لهذا الاختلاف، لكن يمكن الاجابة عن هذا التساؤل بواسطة اختبار توكي (Tukey)، وبعد اجراء الاختبار تبين عدم وجود فروق معنوية بين اوساط بيانات كل من الدول النامية والمتحولة وهناك فروق معنوية بين اوساط بيانات كل من الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك وجود فروق معنوية بين اوساط بيانات الدول المتقدمة والدول المتحولة.

ب- تحليل التباين لمؤشر مدركات الفساد

وبعد اجراء التحليل بالطريقة السابقة نفسها تبين ان قيمة F تساوي ٤٩.٣١ والاختبار معنوي كذلك كون ان قيمة sig تساوي ٠.٠٠٠ وهي اصغر من ٠.٠٠٥ وهذا يعني ان هناك فروق معنوية في الدرجات التي تحصل عليها الدول وهذا يعود الى اختلاف تصنيفها حسب المجموعات، وبعد اجراء اختبار توكي تبين عدم وجود فروق معنوية بين اوساط بيانات الدول النامية والمتحولة ولكن هناك فروق معنوية بين اوساط بيانات الدول المتقدمة والدول النامية وكذلك وجود فروق معنوية بين اوساط بيانات الدول المتقدمة والدول المتحولة.

٤- تحليل الانحدار

تنقسم معادلات الانحدار الى معادلات خطية ومعادلات لا خطية، وجرت العادة لتقدير اربعة انواع من معادلات هي :

- معادلة الانحدار الخطية وصيغتها العامة $Y = \alpha + \beta X$
- معادلة الانحدار النصف لوغارتمية للطرف الايمن $Y = \alpha + \beta \ln X$
- معادلة الانحدار النصف لوغارتمية للطرف الايسر $\ln Y = \alpha + \beta X$
- معادلة الانحدار اللوغارتمية للطرفين $\ln Y = \alpha + \beta \ln X$

وفي دراستنا سيمثل الاستثمار الاجنبي المباشر FDI المتغير التابع Y ومؤشر مدركات الفساد CPI المتغير المستقل X، وبعد الانتهاء من تقدير المعادلات اعلاه تخضع المعادلات المقدرة الى الاختبارات الاتية :

- الاختبار الاقتصادي : وهو اختبار مدى تطابق معلمات المعادلة المقدرة مع المنطق الاقتصادي.
- اختبار t لقياس معنوية المعلمات المقدرة.
- اختبار F لقياس المعنوية الاجمالية للمعادلة المقدرة.
- اختبار القوة التفسيرية للمعادلة المقدرة R^2 .
- اختبار خلو المعادلة المقدرة من مشكلة عدم تجانس التباين بواسطة اختبار Park.
- اختبار خلو المعادلة المقدرة من مشكلة الارتباط الذاتي اختبار Durbin-Watson.

أ- تقدير معادلة انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ :

وبعد تقدير المعادلات بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي spss ولغرض اختيار المعادلة الامثل التي تمثل العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر ومؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ سنقوم بإجراء مقارنة بين تلك المعادلات على ضوء المعايير التي تم وضعها مسبقاً ثم نختار المعادلة الافضل.

جدول (٥) المعادلات المقدرة لانحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشر مدركات الفساد لعام

٢٠١٥

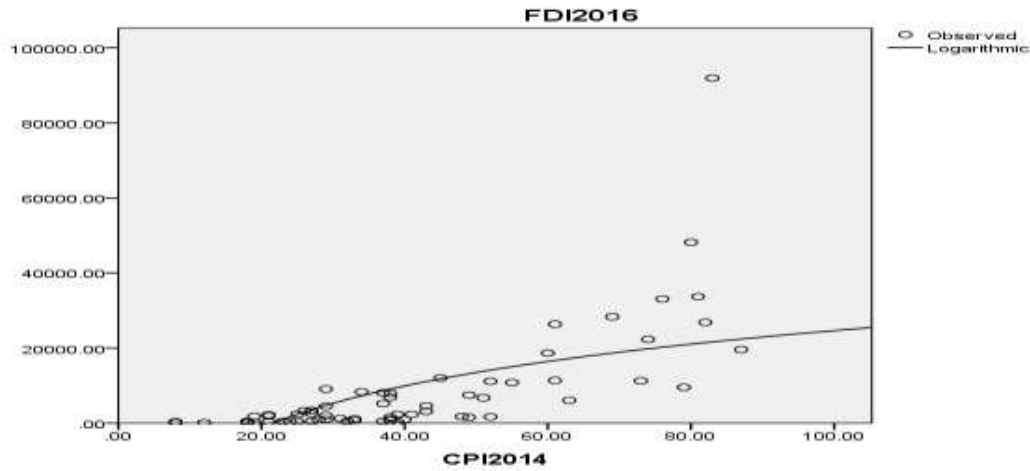
المعادلات المقدرة	t sig		F sig	R^2	D.W	Park test
	α	β				
$Y = -12392 + 497.52X$	0.00	0.00	0.00	٠.٥٠	١.٢	فاشل
$Y = -47932 + 15639.7 \ln X$	0.00	0.00	0.00	٠.٣٤	١.١٩	ناجح
$\ln Y = 5.017 + 0.67X$	0.00	0.00	0.00	٠.٦٤	٢.١٧	ناجح
$\ln Y = -1.33 + 2.54 \ln X$	0.00	0.00	0.00	٠.٦٤	١.٩٦	ناجح

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss

ويبدو من جدول (٥) ان المعادلات المقدرة جميعها قد نجحت في اختبار المعنوية، سواء معنوية كل معلمة على حدة (اختبار t) او المعنوية الاجمالية للأنموذج (اختبار F)، اما القوة التفسيرية R^2 كانت جيدة في جميع النماذج الا في الانموذج النصف لوجارتمي للطرف الايمن كانت منخفضة حيث بلغت ٠.٣٤، وفي اختبار دوربن واتسون ($D.W$) فنلاحظ ان الانموذجين الخطي والنصف لوجارتمي للطرف الايمن كلاهما يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، اما الأنموذجين اللوجارتمي للطرف الايسر واللوجارتمي للطرفين فكلهما نجح في الاختبار، وكذلك بالنسبة لاختبار Park فنلاحظ ان الانموذج الخطي فقط فشل في الاختبار اما بقية النماذج فقد نجحت في الاختبار، الا ان الانموذج اللوجارتمي للطرفين له الافضلية في اختبار المشاكل القياسية، وبناءً على ذلك تم اختيار الانموذج اللوجارتمي للطرفين المتمثل بالمعادلة الآتية:

$$\ln Y = -1.338 + 2.547 \ln X$$

وهي تعني هناك علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر لعام ٢٠١٦ المتمثل بالمتغير التابع Y ومؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ والمتمثل بالمتغير المستقل X كون ان قيمة β او معامل X هي قيمة موجبة، اما α او الحد الثابت فهي تعني اذا كان X او مؤشر مدركات الفساد يساوي صفراً فإن قيمة Y او الاستثمار الاجنبي المباشر يساوي -1.338 مليون دولار، أما β فتعني اذا ازداد مؤشر مدركات الفساد بنسبة ١٠٠% فإن الاستثمار الاجنبي المباشر سوف يزداد بمقدار ٢.٥٤٧ مليون دولار، اما قيمة R^2 الخاصة بالانموذج اللوجارتمي والتي تساوي ٠.٦٤ فتعني ان المعادلة المقدرة تستطيع ان تفسر ٦٤% من التغيرات الحاصلة في الاستثمار الاجنبي المباشر يرجع سببها الى تغيرات في مؤشر مدركات الفساد و ٣٦% من التغيرات ترجع الى عوامل عشوائية اخرى غير داخلية في المعادلة، ويمكن تمثيل العلاقة اعلاه بالرسم البياني الآتي:



شكل (٢) علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS

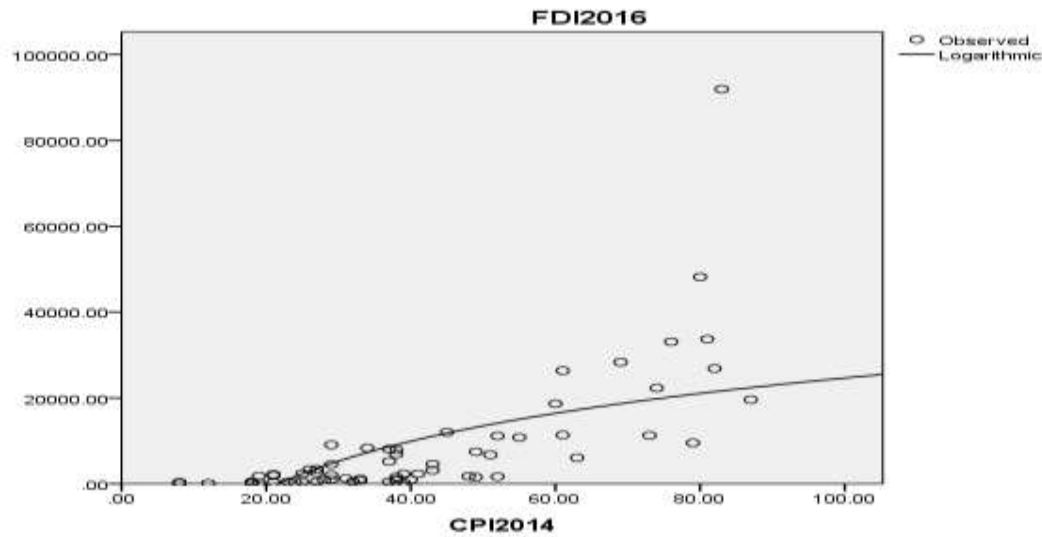
ب- تقدير معادلة انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤
وبعد تقدير المعادلات الاربعة وبنفس الاسلوب السابق حصلنا على النتائج الآتية:

جدول (٦) المعادلات المقدرة لانحدار الاستثمار الاجنبي المباشر على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤

المعادلات المقدرة	t sig		F sig	R ²	D.W	Park test
	α	β				
$Y = -12549 + 506.19X$	0.00	0.00	0.00	٠.٥٠	١.٢	فاشل
$Y = -49456 + 16090.31 \ln X$	0.00	0.00	0.00	٠.٣٥	١.٢	ناجح
$\ln Y = 4.965 + 0.69X$	0.00	0.00	0.00	٠.٦٧	٢.١٦	ناجح
$\ln Y = -1.608 + 2.626 \ln X$	0.00	0.00	0.00	٠.٦٥	١.٩٦	ناجح

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي spss

ويبدو من جدول (٦) اعلاه ان المعادلات المقدرة جميعها نجحت في اختبار المعنوية سواء في اختبار F او اختبار t الا ان الانموذجين الخطي والنصف لوغاريتمي للطرف الايمن قد فشل كلاهما في اختبار دوربين واتسون، فضلاً عن انخفاض القوة التفسيرية R² للانموذج الخطي وكذلك عدم نجاحه في اختبار Park، اما الانموذجين النصف لوغاريتمي للطرف الايسر واللوغاريتمي للطرفين فقد نجح كلاهما في جميع الاختبارات، والقوة التفسيرية لهما مرتفعة الا ان الانموذج اللوغاريتمي كانت له الأفضلية في اختبار المشاكل القياسية لذا تم اختيار الانموذج اللوغاريتمي المتمثل بالمعادلة $\ln Y = -1.608 + 2.626 \ln X$ ويمكن تمثيل العلاقة بالشكل البياني الاتي:



شكل (٢) علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤
المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي SPSS

وهي تتضمن حدين الاول α وهي الحد الثابت وتعني اذا كان مؤشر مدركات الفساد يساوي صفراً فان الاستثمار الاجنبي المباشر يساوي -1.608 مليون دولار، اما β والتي تساوي ٢.٦٢٦ فتتمثل اشارتها الموجبة العلاقة الطردية بين مؤشر مدركات الفساد والاستثمار الاجنبي المباشر، وهي تعني اذا ازداد مؤشر مدركات الفساد بنسبة ١٠٠% فان الاستثمار الاجنبي المباشر سوف يزداد بمقدار ٢.٦٢٦ مليون دولار، وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي.

الاستنتاجات:

بعد دراسة وتحليل العلاقة بين مؤشر مدركات الفساد وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول العينة، توصلت الدراسة من خلال الجانب العملي الى العديد من النتائج التي تثبت العلاقة الحقيقية بين المتغيرات المدروسة، وسوف يتم الاقتصار على اهم تلك النتائج وهي:

١- ان المستثمر الاجنبي شديد الحساسية لجميع عوامل المناخ الاستثماري ولا سيما التنظيمية منها، فالمستثمر الاجنبي يبحث عن الفرص الاستثمارية التي تحقق ارباحاً بأسرع وقت ممكن، وان التعقيدات وطول الاجراءات المتعلقة بالعملية الاستثمارية وتفشي الرشوة و الابتزاز يعد من اهم معوقات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ما يفسر عدم استطاعة الدول النامية والمتحولة ذات الشفافية المنخفضة من جذب تلك الاستثمارات.

٢- ان مؤشر مدركات الفساد يعد واحد من اهم المؤشرات لكونه يصدر عن منظمة دولية ويحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات الدولية والاقليمية بصورة عامة والمستثمرين وصناع القرار بصورة خاصة.

٣- حصلت الدول المتقدمة على الدرجة الاعلى في مؤشر مدركات الفساد وكذلك النصيب الاكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالمقابل فان الدول النامية والمتحولة حصلت على الدرجة الاقل في مؤشر مدركات الفساد وكذلك النصيب الادنى من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا يؤكد على ان الدرجة التي تحصل عليها دولة ما في مؤشر مدركات الفساد يعكس الى حد كبير مدى توفر المناخ الملائم للاستثمار الاجنبي المباشر في تلك الدولة، إذ اتضح وجود ارتباط ايجابي ومعنوي بين مؤشر مدركات الفساد لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٤ وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام ٢٠١٦ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ٧١%.

٤- اظهرت نتائج اختبار t للعينات المستقلة معنوية الاختبار عند مستوى معنوية ٥٠%، وهذا يعني انه اذا كانت الدولة ضمن مجموعة الدول التي حصلت على درجة ٥٠ فما فوق في مؤشر مدركات الفساد فان هذا يؤثر بشكل ايجابي على نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اما اذا كانت الدولة ضمن مجموعة الدول التي حصلت على درجة اقل من ٥٠ في المؤشر نفسه فان هذا يؤثر سلباً على نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

٥- اظهر تحليل التباين لحجم الاستثمار الاجنبي المباشر معنوية الاختبار، وهذا يعني ان هناك تباين حقيقي في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي حصلت عليها الدول وهذا عائد الى اختلاف تصنيف الدول حسب المجموعات الثلاثة (متقدمة، نامية، متحولة) كما اظهر اختبار توكي ان اوساط بيانات الدول المتقدمة تختلف اختلافاً معنوياً عن اوساط بيانات كل من الدول النامية والمتحولة، وكذلك اظهرت نتائج تحليل التباين لمؤشر مدركات الفساد معنوية الاختبار، وهذا يعني ان هناك تباين في الدرجات التي حصلت عليها الدول وهذا التباين عائد الى اختلاف تصنيف الدول حسب المجموعات الثلاث (الدول المتقدمة، النامية، المتحولة)، وايضاً اظهر اختبار توكي ان اوساط بيانات الدول المتقدمة يختلف عن اوساط بيانات كل من الدول النامية والمتحولة.

٦- اظهرت نتائج تحليل انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر لعام ٢٠١٦ على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥ ان افضل المعادلات المقدرة هي معادلة الانحدار اللوغارتمية بصيغتها $\ln Y = -1.338 + 2.54 \ln X$ وقد اجتازت المعادلة المقدرة جميع الاختبارات الاحصائية والقياسية، فضلاً عن معنوية جميع المعلمات المقدرة، وهي تتسجم مع المنطق الاقتصادي، كما ان قيمة R^2 كانت مرتفعة والتي تساوي ٠.٦٤ وهي تعني ان المعادلة المقدرة تستطيع ان تفسر ٦٤% من التغيرات التي حدثت في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بإعادتها الى تغيرات حدثت في المناخ الاستثماري للدول المضيفة مقاساً بمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٥.

٧- اظهرت نتائج تحليل انحدار الاستثمار الاجنبي المباشر لعام ٢٠١٦ على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤ ان افضل المعادلات المقدرة هي معادلة الانحدار اللوغارتمية بصيغتها $\ln Y = -1.608 + 2.626 \ln X$ وقد اجتازت المعادلة المقدرة جميع الاختبارات الاحصائية والقياسية، فضلاً عن معنوية المعلمات المقدرة، وهي تنسجم مع المنطق الاقتصادي، كما ان قيمة R^2 كانت مرتفعة والتي تساوي ٠.٦٤ وهي تعني ان المعادلة المقدرة تستطيع ان تفسر ٦٤% من التغيرات التي حدثت في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر بإعادتها الى تغيرات حدثت في المناخ الاستثماري للدول المضيفة مقاساً بمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٤.

التوصيات

- ١- نقترح على الحكومة العراقية وهيئات النزاهة والاستثمار اعطاء مؤشر مدركات الفساد المزيد من الاهتمام لكونه يعد احد اهم مقاييس جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.
- ٢- على المستثمرين الاجانب والمحليين الاسترشاد بمؤشر مدركات الفساد الذي ينشر سنوياً ضمن تقرير منظمة الشفافية الدولية لتقييم المناخ الاستثماري للدول ومدى ملائمته لممارسة الاعمال.
- ٣- نقترح على الدول التي حصلت على درجات متدنية في مؤشر مدركات الفساد وفي مقدمتها العراق ادخال المزيد من الاصلاحات لا سيما في مجال محاربة الرشوة وتسهيل الاجراءات بمنح التراخيص للمستثمرين الاجانب.
- ٤- على الباحثين وطلبة الدراسة العليا التوسع بالبحث في موضوع الشفافية لما له من اهمية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المصادر:

اولاً: المصادر العربية

١. بودرامة، مصطفى و قصاص، الطيب، واقع الاستثمار الاجنبي في الجزائر ، المؤتمر الدولي حول الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية في الوطن العربي ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، الاردن ، ٢٠١٥ .
٢. ثويني، فلاح حسن، مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠١٦، العراق انموذجاً، ندوة اقامها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠١٧.
٣. داودي ، محمد ، محددات الاستثمار الاجنبي في الجزائر : دراسة قياسية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، العدد الثاني ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ٢٠٠١.
٤. الرشيد ، طارق محمد، المحددات الاقتصادية للاستثمار الاجنبي المباشر في السودان ، مجلة البحوث والدراسات الانسانية ، العدد الاول ، السودان ، ٢٠٠٩ .
٥. سنبل ، علاء صابر ، أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت، ٢٠١٥.
٦. عبد السلام ، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية : تحليل اقتصادي لترتيب مصر والدول العربية لأبرز المؤشرات التنموية العالمية ، ٢٠٠٧.
٧. عبد السلام، رضا ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في عصر العولمة دراسة مقارنة لتجارب كل من دول شرق وجنوب اسيا مع التطبيق على حالة مصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ٢٠١٠.
٨. عبد الله ، حفيظة محمد، مشاكل ومعوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في السودان، مجلة كلية الاقتصاد العلمية ، العدد الخامس، جامعة افريقيا العالمية، السودان، ٢٠١٦ .
٩. عويد ، غزوان رفيق ، دراسة تحليلية لمؤشرات منظمة الشفافية الدولية مع الاشارة لحالة العراق، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات العدد التاسع، ٢٠١٦.
١٠. عويد ، غزوان رفيق، دراسة احصائية تحليلية لمؤشر مدركات الفساد مع الاشارة الى حالة العراق ، المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة ٢٠١٤.
١١. غريب، بولرباح ، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ، ٢٠١٢.

١٢. الفضلي ، منصور صباح ، الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل الاعمال الدولية ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الاول ، ٢٠٠٩.
١٣. محمد ، اميرة حسب الله ، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا – كوريا الجنوبية – مصر) ، الدار الجامعية ، مصر ، ٢٠٠٦.
١٤. المشهداني، كمال علوان ، وعبودي، عماد حازم، اختبار الفرضيات الاحصائية، مكتب الجزيرة للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٩.
١٥. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الفصلي الأول، الكويت، ٢٠١٣.
١٦. الهيتي ، نوزاد عبد الرحمن ، الخشالي ، منجد عبد اللطيف ، مقدمة في المالية الدولية، الطبعة الاولى ، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن ، ٢٠٠٧.
١٧. يونس ، مفيد ذنون، وعمر ، دينا احمد، محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في اقطار عربية مختارة ، مجلة بحوث مستقبلية ، مركز الدراسات المستقبلية في كلية الحداثة الجامعة ، العدد الخامس عشر ، الموصل ، ٢٠٠٦.

ثانياً المصادر الاجنبية :

1. Transparency International, Corruption Perceptions Index, Berlin, 2015.
2. Transparency International, Corruption Perceptions Index, Berlin, 2016.
3. UNCTAD, Foreign Direct Investment and the challenge of development, (New York and Geneva, 1999).
4. UNCTAD, World Investment Report, Geneva, 2017.

